رأي القدس

المعتدلون قلة في اسرائيل

■ هدد افرابيم سينيه نائب وزير الدفاع الاسرائيلي الفلسطينيين بمصير بلدة بنت جبيل اذا ما واصلوا مواقفهم العدائية تجاه الدولة العبرية، بينما اعتبر رئيسه في حزب العمل ووزارة الدفاع عمير بيرتس ان القوات الاسرائيلية لا تنوي الغوص في غزة ولكنها ستعمل في كل مكان فيها.

ما يريد سينيه قوله ان المدن الفلسطينية ستواجه التدمير الكامل تماماً مثلما فعلت القوات الاسرائيلية ببنت جبيل والضاحية الجنوبية من بيروت ومدن وقرى اخرى في جنوب لبنان.

المفترض ان تصدر مثل هذه التصريحات عن مسؤولين في الاحزاب اليمينية المتطرفة مثل بنيامين نتنياهو، لا عن قيادات في حزب العمل الذي من المفترض ان يمثل الاعتدال والنزوع الى الحلول التفاوضية. ولكن يبدو ان تقسيم الاسرائيليين الى معتدلين ومتطرفين مجرد خدعة انطلت على الكثير من العرب والفلسطينيين للأسف الشديد.

فحزب العمل الذي يقدم نفسه على انه حزب اليسار، ويحاضر ممثلوه في الاشتراكية الدولية حول السلام ومعارضة التمييز العنصري، واحترام حقوق الانسان، صوت بما يشبه الاجماع على قبول العنصري المتطرف ليبرمان في الحكومة الاسرائيلية، واعطائه منصب نائب رئيس الوزراء فيها، وتسليمه حقيبة الخطط الاستراتيجية لمواجهة التهديدات الاقليمية، اي حقيبة الملف النووي الايراني.

الجيش الاسرائيلي لم يتوقف عن عمليات اجتياح قطاع غزة ومدن الضفة الغربية الاخرى، ولا يمر يوم دون ان يسقط عدد من الشهداء من جراء هذه الاجتياحات، ولن يكون مفاجئا في ظل ظهور هذه النزعة العنصرية الدموية لدى «حمائم» حزب العمل ان نشاهد الدبابات الاسرائيلية تعبر الحدود الوهمية وتعيد احتلال قطاع غزة مجددا، وترتكب مجازر جديدة فيه.

فمن سيمنع اسرائيل اذا ما اعادت الاحتلال وهل أوقف احد مجازرها السابقة حتى يوقف مجازرها المقبلة في حق الفلسطينيين الجوعى المحاصرين المهانين في ارضهم ووطنهم؟

الاسرائيليون يتحدثون عن انفاق على الحدود المصرية مع مدينة رفح، ويهددون باستخدام «قنابل ذكية» لقصف ممر صلاح الدين الحدودي لتدميرها.

وذريعتهم تهريب اسلحة حديثة مضادة للدبابات من قبل حركة «حماس» يمكن ان تستخدمها للتصدي لاي اجتياح متوقع.

ولا نعرف كيف ستهرب «حماس» مثل هذه الاسلحة من وراء ظهر القوات المصرية التي تمشط سيناء، وتفرض اجراءات امنية مشددة فيها وتعتقل كل من يتحرك فيها منذ الهجمات التي استهدفت المنتجعات السياحية في طابا وشرم الشيخ.

لو كان قطاع غزة يحد ايران أو سورية او لبنان لكانت مثل هذه الذرائع الاسرائيلية تستحق بعض التأمل، ولكن قطاع غزة وللأسف الشديد يعاني من الحصار الرسمي الأمني المصري اكثر من معاناته من الحصار الاسرائيلي. وباتت الحكومة المصرية اكثر حرصاً على ارواح الاسرائيليين من حرصها على أرواح الفلسطينيين.

غزة تقف الآن على ابواب مجزرة جديدة وربما يواجهها مصير اكبر بكثير من مصير بنت جبيل، لان رجال المقاومة الاسلامية في جنوب لبنان كانوا يملكون اسلحة متطورة للدفاع عن مدينتهم بينما ليس هذا هو حال رجال المقاومة الاسلامية في قطاع غزة.

من السويس الى العراق والحتمية التاريخية غير المستوعبة

د. سعيد الشهابي *

■ في مثل هذه الايام قبل خمسين عاما كان العدوان الثلاثي على مصر في أوجه، حيث كانت القوات البريطانية والفرنسية تشن حربا ضد مصر لاحتلال قناة السويس والمناطق المحيطة بها، بذريعة معدة مسبقا، عنوانها الفصل بين القوات الاسرائيلية والمصرية. كان ذلك العدوان تنفيذا لاتفاق سري بين الاطراف الثلاثة، بريطانيا وفرنسا و«اسرائيل»، توصلت اليه في صيف ذلك العام في اجتماع لها بأحدى المدن الفرنسية، وذلك إثر القرار المصري في 26 تموز (يوليو) 1956 بتأميم قناة السويس. يقضي ذلك الاتفاق بان تقوم «اسرائيل» باحتلال القناة، يعقبه «إنذار» من الدولتين الاوروبيتين للطرفين، المصري والاسرائيلي بوقف الحرب تمهيدا لتدخلهما المباشر لاستعادة القناة واسقاط نظام الرئيس جمال عبد الناصر.

وفي 29 تشرين الاول (اكتوبر) 1956، شنت القوات الاسرائيلية عدوانها على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء متجهة نحو منطقة القناة. وبموجب الاتفاق طلبت بريطانيا وفرنسا التدخل لفصل القوات. ولكن عبد الناصر رفض المقترح، الامر الذي وفر للاوروبيين ذريعة الاجتياح المشترك. وأحدث العدوان ردة فعل صاخبة في العالم العربي على وجه الخصوص، فيما دخل العالم حالة من التوتر السياسي كادت تؤدي الى حرب أوسع. الولايات المتحدة أدركت خطر الوضع وحددت موقفا واضحا ضد الاجتياح، وطالبت بانسحاب فوري للقوات من منطقة القناة. وانتهت الازمة بعد بضعة شهور، ولكن تداعياتها تواصلت فترة من الزمن وغيرت خريطة التوازنات ليس في الشرق الاوسط بل في العالم، خصوصا مع تصاعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

اذا كانت ازمة السويس قد ضاعفت متاعب بريطانيا، وسارعت بسقوطها كأكبر امبراطورية في العالم، فان نصف القرن اللاحق قد شهد تغيرا في التوازنات والتحالفات السياسية بشكل جعل العالم اليوم مختلفا كثيرا عما كان عليه آنذاك. فأمريكا اصبحت اليوم حليفة للكيان الاسرائيلي، تحميه وتدافع عنه، وتخوض الحروب من اجله. ومصر التي كانت في حالة حرب مع ذلك الكيان، اصبحت أول بلد عربي يوقع معاهدة سلام معه، فاذا بحكومة مصر التي فتحت حدودها للعمل الفدائي أكثر من عشرين عاما (ما بين أزمة السويس وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد) تصبح أكثر الدول رفضا لاية مواجهة عسكرية مع قوات الاحتلال، وتغلق حدودها امام المقاومة ضده، وتعلن موقفا علنيا في الحرب الاخيرة في لبنان ضد المقاومة ولصالح الاحتلال.

الملاحظ ان ظروف صعود الدول وهبوطها على المسرح الدولي مرتبط ليس بمدى قوتها العسكرية وانتهاج سياسات الحرب، بل بمدى وقوفها ضد العدوان والصمود بوجهه. فاذا كان سقوط بريطانيا وفرنسا، كأمبراطوريتين قد اكتمل بالعدوان الثلاثي على مصر، فان صعود امريكا ارتبط بحدثين مهمين التزمت واشنطن إزاءهما بسياسة معقولة. كلا الحدثين كان في 1956. ففي صيف ذلك العام نشطت حركة الطلاب والعمال المجريين ضد النظام الشيوعي، استمرارا لحالة التمرد ضد الهيمنة السوفييتية بعد وفاة ستالين في 1953. وتدخلت القوات السوفييتية في تشرين الاول (اكتوبر) من ذلك العام لقمع الانتفاضة الطلابية والعمالية، وحدثت مجزرة عندما فتح الجنود النار على تظاهرة من الف شخص وقتلت خمسين منهم. فتصاعدت الاحتجاجات واستعانت الحكومة المجرية بالقوات السوفييتية لقمع المتظاهرين. ومع اشتداد الازمة اعلنت الولايات المتحدة موقفها ضد تدخل القوات السوفييتية، وطالبت بخروجها من المجر. وسجلت واشنطن بذلك موقفا دوليا متميزا، اضطرها لاحقا للوقوف ضد العدوان الثلاثي، مطالبة القوات البريطانية والفرنسية بالانسحاب. فقد شعرت واشنطن ان الازمة ازدادت تعقيدا خصوصا بعد ان هدد الاتحاد السوفييتي بالتدخل الى جانب مصر.

وكان للموقف الامريكي دوره في افشال العدوان، وانسحاب القوات المحتلة من منطقة القناة. وهكذا اصبح للولايات المتحدة موقف متميز وفر لها قدرا من الاحترام الدولي آنذاك. والأمر نفسه ينطبق على الاتحاد السوفييتي عندما التزم سياسة دعم نضالات الشعوب ضد الاحتلال والاستعمار في الخمسينات والستينات. ولكن موقفه الدولي كان ضعيفا عندما تدخلت قواته لقمع الانتفاضات في المجر في 1956 وتشيكوسلوفاكيا في 1968. وليس بعيدا عن الحقيقة القول بان التدخل العسكري السوفييتي لافغانستان كان أحد الاسباب المباشرة لسقوط الاتحاد السوفييتي، اذ افقده الاحترام الدولي ووفر الفرصة للولايات المتحدة لتصفية الحسابات معه، واستحقاقات مرحلة الحرب الباردة.

العراق اليوم تبدو ساحة معركة فاصلة بين عهدين: العهد الامريكي العملاق على مدى عقدين، وعهد التراجع الامريكي وربما السقوط. فاذا كان العام 1975 يمثل ذروة الخسارة الامريكية في حرب فيتنام، وتقهقر قواتها بسرعة فائقة من عاصمتها، بنوم بن، فقد شهدت السنوات القليلة اللاحقة بداية استعادة الموقع الدولي، اذ استطاع الرئيس الاسبق، رونالد ريجان بعد فوزه في 1979، طرح خطاب وطني جديد ساهم في اعادة الثقة للامريكيين، فنهضت واشنطن مجددا على حذر، وبدأت سياسات جديدة على الساحة الدولية. فكانت الثمانينات والتسعينات مرحلة التعافي الامريكي الذي انتعش بعد الاجتياح العراقي للكويت في 1990. وفيما كانت الولايات المتحدة تزداد قوة وهيمنة على شؤون العالم، كان الاتحاد السوفييتي يعيش أيامه الاخيرة التي انتهت بعد انسحابه المهزوم من افغانستان في 1989. واصبح العالم يعيش خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة في ظل الهيمنة الامريكية المطلقة. اما بريطانيا فقد تراجع نفوذها الدولي تدريجيا وفقدت جانبا كبيرا من قدراتها السياسية والعسكرية، واصبح قادتها يتحركون ضمن أطر السياسة الامريكية، الامر الذي أدى بهم الى التورط في أفغانستان والعراق.

اما الكارثة الكبرى ففي العراق، التي لم يعد هناك اختلاف حول فشل السياسات الانجلو ـ أمريكية فيها، وهو فشل يحصد يوميا ما يقرب من مائة انسان من أبناء العراق. ومع ان هناك مؤشرات لعزم واشنطن تغيير سياستها في هذا البلد المبتلى، فما تزال حمامات الدم تجري بدون توقف. ومع اقتراب الانتخابات الامريكية لمجلسي الشيوخ والنواب يبدو الوضع مرشحا لتغيير كبير يضعف قبضة الجمهوريين على أحد المجلسين او كليهما، بسبب حالة الاحتجاج التي تسود الامريكيين ضد سياسات حكومتهم في العراق. ومع تصاعد القتلى في صفوف القوات الامريكية (تجاوزت المئة في شهر تشرين الاول /اكتوبر) ازداد وضع الرئيس جورج بوش حرجا، ولكن خياراته، في ما عدا الانسحاب الكامل وغير المشروط من العراق، محدودة جدا.

وثمة ادراك يزداد انتشارا بان العراق تمثل كارثة انسانية على نطاق واسع، تقع مسؤوليتها على قوات الاحتلال التي فشلت في توفير ادارة حكيمة لهذا البلد الكبير. المشكلة انه برغم استمرار سقوط الضحايا من الطرفين (المواطنين والاحتلال) لا يبدو في الأفق ما يشير الى احتمال تغيير جوهري في مسار الازمة، او على صعيد السياسات الخارجية لكل من لندن وواشنطن. ومع ان الدلائل تشير الى أهمية البعد الاسرائيلي في حالة الاحتقان السياسي والامني في الشرق الاوسط والعالم، فقد فشلت واشنطن ولندن في استيعاب ما تنطوي عليه تلك الازمة، ولم تقم بأية مبادرة لتغيير المنظور الشعبي لدورهما في توتير الاجواء ودعم الظالم، والتنكر للمظلومين. الغريب في الامر غياب حالة النقد الذاتي بشكل واقعي في الاوساط الحكومية في لندن وواشنطن، بالاضافة الى حالة الاضطراب والتقلب على صعيد سياساتهما الخارجية وعلاقاتهما بشعوب الشرق الاوسط، المنطقة الأكثر اشتعالا سياسيا في العالم.

اذا كان التدخل في السويس قد أدى الى سقوط رؤوس كبيرة في مقدمتها رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، أنتوني إيدن، ومعه هيبة بريطانيا العظمى، واذا كانت أفغانستان قد أدت الى تلاشي الاتحاد السوفييتي بسبب الهزائم المتلاحقة، فان العراق في طريقها لأن تصبح مقبرة للمحتلين، وهو أمر يقلق ادارة الرئيس بوش، ويضغط عليها للبحث عن مخارج أقل كلفة. لم يعد الحديث في العراق يدور حول ما اذا كان الامريكيون سيرحلون، بل متى وكيف. فمع تصاعد الرفض الشعبي للاحتلال الامريكي، وفشله في احتواء الاقتتال الداخلي على اسس طائفية وعرقية، أصبحت خيارات الرئيس بوش محدودة وغير فاعلة. فالانسحاب السريع خيار لا يخدم الاستراتيجية الامريكية في المنطق ويعطي الانطباع بفشل المشروع العسكري الانجلو ـ أمريكي، كما ان البقاء اصبح عبئا على الجميع، العراقيين وحكومتهم والادارة الامريكية. السويس فتحت جراحا عميقة في الجسد البريطاني بعد انتهاء حرب 1956، واعتبرت البداية الحقيقية لنهاية الامبراطورية وسيطرتها على المجرى السياسي البريطاني العام، وعلى نفسية البريطانيين وتوجهات قادتهم. ولذلك يأتي الاحتجاج الشعبي ضد التورط البريطاني في العراق وأفغانستان، على خلفية الشعور بالاحباطات والتراجعات وتصاعد الأزمات السياسية والامنية، والمساومة على الهوية البريطانية التي اتسمت في الماضي بالاستقلال عن الطرف الآخر من الاطلسي.

لم يكن أمام أنتوني إيدن في مطلع 1957 سوى الاستقالة من منصبه، برغم تجاربه الشخصية وخبرته في الميدان الدبلوماسي الذي يمتد أكثر من عشرين عاما الى الوراء خلال الحرب العالمية الاولى. رئيس الوزراء الحالي، توني بلير، يمر بأزمة لا تقل ضغطا وخطرا. فهناك ما يشبه الاجماع على فشل سياساته في العراق، وعدم حكمة مسايرة السياسات الامريكية التي تتحرك وفق أجندات خاصة بعيدة عن التوافق الدولي، والحوار السياسي الحر وقد انتهى عهده قبل ان يترك منصبه. وسوف تظهر الانتخابات الامريكية لأعضاء الكونغرس (ثلث مجلس الشيوخ وجميع اعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية و36 محافظا)، الأثر السلبي لحرب العراق على الجمهوريين الذين ينتمي الرئيس جورج بوش اليهم، وتضع الولايات المتحدة على طريق التداعي التدريجي كما حدث للاتحاد السوفييتي بعد كارثته في افغانستان.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

مؤتمر الدوحة

محمد كريشان

■ المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي ينهي أعماله اليوم في الدوحة هو بلا شك واحد من تلك المناسبات الكبرى التي تكثر فيها الاجتهادات والنقاشات دونما احساس عام بالجدوى الحقيقية، ربما داخل القاعات وخارجها أيضا، فهذا المؤتمر الذي ترعاه الأمم المتحدة يضم ثلاث فرق رئيسية تخوض في قضايا التحولات الديمقراطية وتشعباتها المختلفة ـ الأول هو فريق الحكومات والثاني البرلمانات والثالث منظمات المجتمع المدني ـ له فضل أكيد في تعميق الكثير من المسائل المتصلة بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتداول السلمي على السلطة واحترام الفصل الحقيقي بين السلطات لكن النظرة الفاحصة للواقع السياسي في كثير من دول العالم، والبلاد العربية والاسلامية من بينها بالتأكيد، تظهر البون الفاحش الذي ما زال يفصلنا عن الحد الأدنى من المعايير الدولية المتعارف عليها لما يسمى بالحكم الرشيد.

فاذا ما أخذنا فريق الحكومات و«اعلان الدوحة» الذي ينتظر أن يصدر عنه نجد مثلا في الديباجة والمبادئ أن المشاركين يضعون نصب أعيننا (هم) أن احترام حقوق الانسان واحترام الديمقراطية واحترام حكم القانون هي أمور مترابطة وتعزز بعضها بعضا مستذكرين ومرحبين ما صدر عن المؤتمرات الخمسة السابقة من تطرق لنقاط الضعف البنيوية الخاصة بالديمقراطية، والحكم الرشيد، وانشاء ثقافة سياسية مناسبة، وحماية حقوق الانسان، والعلاقة بين الديمقراطية والسلام والتنمية، وتعزيز حكم القانون، وتحسين المساءلة والشفافية في الهياكل الحكومية الديمقراطية وانشاء وسائل اعلام حرة ومستقلة، في حين أن نسبة كبيرة من الدول المشاركة لا تكتفي بعدم تطبيق كل ما سبق، ولا توجد حتى بعض المؤشرات الخجولة للسعي البطيء نحوها، بل هي تحاربها يوميا وبشكل ممنهج وبلا هوادة. ولهذا كله فان توصيات هامة وردت في «اعلان الدوحة» من قبيل ضرورة ايجاد «آلية لبناء القدرة من أجل الديمقراطية والسلام والتقدم» و«الالتزام الدولي بتوفير الخبراء والمنح الدراسية والتدريب لتعزيز الديمقراطية» تصبح للأسف بلا معنى طالما أن «حاميها حراميها» في وقت تراجع فيه كثير الوزن المعنوي لدول كبرى كانت قادرة في السابق على تسويق نفسها على أنها مراجع في هذا الشأن قبل أن تلطخ صورتها كثيرا «الحرب على الارهاب» في كثيرا من حلقاتها لا سيما في العراق وأفغانستان وما يجري في فلسطين حيث تحارب ما أفرزته نتائج الانتخابات من نتائج.

أما فريق البرلمانيين فمصداقيته لا تقل سوءا فهذا المؤتمر وان ضم ممثلي برلمانات منتخبة وفق الأصول السليمة فان كثيرا آخرين أتوا من مجالس أفرزها التزوير والتلاعب فقد جاء بهم الولاء للحاكم وليس التقدم للعب دور الرقيب عليه وعلى أدائه في حين تعاني منظمات المجتمع المدني في كثير من الدول من المحاصرة والملاحقة وتجفيف مواردها المالية لتعطيل عملها بحيث لا يعرف بعد ما اذا كان بالامكان مثلا أن ترى النور التوصية الخاصة في الدوحة بـ «انشاء مرصد عربي لمراقبة عملية البناء الديمقراطي بالاضافة لمراصد وطنية تستند في عملها الى المؤشرات التي سوف يتم تطويرها لاحقا» أو تلك الأشمل الداعية الى «ضرورة مشاركة هذه المنظمات في عملية البناء الديمقراطي وذلك» تأسيسا على احترام استقلالية هذه المؤسسات وتمكينها من أداء مهامها واعتماد القوانين والآليات الملائمة وضمان حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب وحرية الانضمام اليها ورفع القيود التي تحول دون استقلاليتها وقيامها بدورها في التنمية الشاملة».

المثلث الحاضر في مؤتمر الدوحة مرتبك الأضلاع فالأكثر جدية في دعم الديمقراطية يبدو محاصرا فيما الأكثر قدرة على تحقيقها لا يبدو جديا.

لماذا أصبحت ايران قوة اقليمية؟

محمد ابو رمان *

■ يرى باري روبن، الخبير الاسرائيلي، في مقاله «ايران: صعود قوة اقليمية»، في مجلة ميريا الاسرائيلية، أن ايران أكثر قوة من أي وقت مضى في العصر الحديث، وأنها أصبحت بالفعل قوة اقليمية، ذات نفوذ فاعل ومؤثر في المنطقة. ويصل روبن الى القول أن صعود القوة النووية الايرانية بمثابة «الموقف الأخطر الذي سيواجهه العالم في السنوات القادمة».

في صلب الجدل السياسي والفكري، حول الصعود الاقليمي الايراني، ثمة سؤال مثير للاهتمام والتحليل: كيف تحولت ايران، في غضون سنوات قليلة، من دولة تعاني أزمات خطيرة تعصف بشرعية النظام السياسي بأسره الى دولة تمتلك قوة اقليمية كبيرة تكاد تصل الى مربع النادي النووي العالمي الذي يضعها في خانة القوى العالمية ويفتح لها باب الصفقات والمساومات المحترمة؟ ماذا حدث كي تتحول ايران من نظام كان المحللون الامريكيون ينتظرون سقوطه من الداخل في أي لحظة الى قوة اقليمية يحسب لها ألف حساب؟

سببان رئيسان يقفان وراء القفزة الايرانية الكبرى الحالية؛ شخصية الرئيس محمود أحمدي نجاد وسياساته الجديدة، والمتغيرات الدولية والاقليمية في السنوات الأخيرة، بالتحديد بعد أحداث 11 ايلول (سبتمبر).

استلم نجاد، الزعيم المحافظ المتشدد، الحكم بعد ثماني سنوات من ولاية خاتمي وسيطرة «الاصلاحيين» على مراكز حساسة ومهمة في الدولة وتحكمهم في المجتمع المدني. وعلى الرغم من محاولات الانفتاح والاصلاح والتخفيف من قبضة رجال الدين والتقارب مع الغرب ومع الجوار العربي والعمل على لبرلة الاقتصاد الا أن «البرسترويكا الخاتمية» وصلت الى طريق مسدود، وخيبت آمال الجماهير التي ناصرتها، بخاصة الشباب والنساء والعلمانيين. ولم تتحسن ظروف ايران في عهدة الاصلاحيين، بل ازداد الوضع الاقتصادي والثقافي والسياسي سوءاً.

يقال الكثير عن فشل «الخاتمية»؛ في مقدمة ذلك الاستقطاب الحاد بين المحافظين والاصلاحيين ما جعل ايران في حالة صراع مستمر استنزف الجميع وأرهق الاصلاحيين في اشتباكات يومية على قضايا جزئية، كما جهد المحافظون على محاصرة خاتمي والحيلولة دون تمكينه من تنفيذ وعوده وأهدافه بممارسة الاعتقال بحق مؤيديه وأنصاره وبالتضييق عليهم في الحياة السياسية وفي الاعلام والثقافة، من خلال ثلاث مؤسسات تمسك بها المحافظون ووظفوها ضد الاصلاحيين وهي المؤسسة الدينية والمؤسسة الأمنية والقضاء. ناهيك عن الحملة الاعلامية المستمرة لتشويه صورة خاتمي والاصلاحيين واتهامهم بالعمالة للولايات المتحدة والغرب.

يضيف كثير من المحللين سبباً آخر لفشل «الخاتمية» يتمثل بضعف خاتمي وتقاعسه عن خوض مواجهة حقيقية مع المحافظين والوقوف في وجه الحرب التي كانت تقام عليه، ما أضعف موقفه وتياره، الذي انقسم على نفسه وأخذته الخلافات والنزاعات.

يقف الموقف الامريكي والغربي الى جانب العوامل الداخلية في سقوط الخاتمية. اذ أصرت الادارة الامريكية على اعتبار ايران دولة راعية للارهاب ومحوراً من دول الشر وممارسة الضغوط عليها والعمل على حرمانها من الطاقة النووية، وعدم الالتفات اليها كدولة اقليمية محورية. بالتأكيد لم تكن رؤية خاتمي المعتدلة ومرافعته عن حوار الحضارات والانفتاح على الغرب مقنعة للرأي العام والنخب الايرانية أمام تلك السياسة الامريكية.

اذن؛ سلم خاتمي ايران الى نجاد وهي دولة متخلخلة سياسيا، أوضاعها الاقتصادية في غاية السوء من ارتفاع نسبة البطالة ومعدلات التضخم والفقر والاعتماد بدرجة رئيسة تصل الى 80 % على عائدات النفط، والعجز عن بناء أسس لاقتصاد حديث، والأهم من ذلك أنها كانت تعاني بالفعل من أزمة هوية خانقة؛ فبعد مرور قرابة ربع قرن على الثورة الاسلامية كانت الأسئلة تطرح بقوة، ليس فقط من العلمانيين والغرب، بل حتى من أصوات دينية داخل قم، حول مشروعية النظام السياسي ومبدأ «ولاية الفقيه» وجدوى الدولة الدينية في عصر العولمة والانفتاح والتطور، وثمة تقارير اعلامية هائلة تشير الى طغيان النزعة التغريبية لدى الجيل الجديد من الشباب الايراني، الذي يتوق الى ثقافة العولمة والليبرالية بعيداً عن القيود الصارمة التي تضعها قوانين الثورة عليهم.

عندما استلم نجاد الحكم 2005 قلب المعادلات والحسابات الايرانية داخلياً وخارجياً رأساً على عقب. حجر الرحى في قفزة نجاد كان البرنامج النووي، حيث أعاد تشغيله وألغى الضمانات والاتفاقيات التي كان خاتمي قد نفذها مع المؤسسات الدولية، بخاصة مشروع انتاج الوقود النووي، واعتمد نجاد لغة ثورية مع الغرب واسرائيل، متعمداً ذلك، لشحذ الرأي العام، وتوحيده وراء الطموح الايراني في امتلاك السلاح النووي، الذي لا خلاف عليه داخلياً، فخلق بذلك مركز اجماع جديدا ودفع تركيز الايرانيين الى المعركة مع الولايات المتحدة واسرائيل على قضية البرنامج النووي، فتراجع سؤال الاصلاحات السياسية والاقتصادية الى مراتب متأخرة في سياق معركة البرنامج النووي.

التعبئة العامة، على قصة البرنامج النووي، استثمرها نجاد باعادة تجديد أفكار الثورة وأهدافها لدى الرأي العام وبالتحديد فئة الشباب، والهجوم على الاصلاحيين وأفكارهم واتهامهم بالعمالة الفكرية للغرب، والعمل على تصفيتهم ومناهجهم من الجامعات الايرانية في سياق بيئة نفسية وسياسية مواتية تماماً.

ما ساعد نجاد على مهمته شخصيته المختلفة عن رجال الملالي، الذين يتهمهم الرأي العام الايراني بالفساد المالي وتوظيف الدين لمصالح شخصية. فنجاد يرتدي ملابس مدنية ولا يعتمر العمامة، ويظهر سجله المالي، بعد سنوات من رئاسة بلدية طهران، وشهور من حكم دولة تتمتع بأعلى مستويات من احتياطي النفط أنه لا يمتلك سوى منزل متواضع (مساحته 170م) في حي شعبي، وسيارة بيجو (موديل 79) ورصيد شبه خال في البنك! فهو ابن الطبقة الفقيرة بامتياز، ما يجعله محل دعمها وتأييدها، ويحظى بمصداقية عالية لديها.

اذا كانت محاولات خاتمي واصراره على استرضاء الولايات المتحدة وتطمين الغرب لم تجد نفعاً، فان اختيار نجاد الاستراتيجي يقف على الطرف المقابل تماماً. فمنذ بداية تسلمه الحكم تشبث نجاد بالبرنامج النووي وبحق ايران بامتلاكه وبأن تكون قوة اقليمية.

كما ساعدت الولايات المتحدة بحربيها الأخيرتين، على أفغانستان والعراق، ايران وفتحت باباً واسعاً لنفوذها الاقليمي، اذ تخلصت ايران من ازعاج القاعدة وطالبان على حدودها الغربية، ومن نظام صدام الذي شكل دوما سدا منيعا لها على حدودها الشرقية. كما أطلقت الحرب العراقية الأقليات الشيعية في المنطقة، ومكنت الولايات المتحدة حلفاءَ ايران، من قوى شيعية، من الامساك بمقاليد السلطة في العراق، ما حقق نفوذاً هائلاً لايران سمح لها، أيضاً، بالاشراف على الأقليات الشيعية في الخليج.

لم يكتف نجاد بورقة العراق «الذهبية»، بل سعى الى تعزيز التحالف مع سورية وتوثيقه الى درجة كبيرة، والتعهد بالوقوف الى جانبها في وجه أي عدوان تتعرض له. وثمة تقارير عن تعاون وتنسيق مكثف بين الدولتين في المجالات كافة.

وما يجعل من الصعوبة بمكان تصور قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري حاسم ضد ايران أن الجيش الامريكي يعاني من الارهاق والاستنزاف في كل من العراق وأفغانستان حيث يوجد مئات الآلاف من الجنود الامريكيين، ولا يتوقع أن تخاطر الادارة الامريكية بارسال جنود آخرين والتورط بمواجهة عسكرية أخرى.

يرى باري روبن أن أحد أبرز مكامن القوة الاقليمية الايرانية اليوم يتمثل بوضع النظام العربي الذي وصل الى درجة كبيرة من الضعف والتفكك، بسبب النقص في مصادر الشرعية والفساد والفشل في التعامل مع التحديات المختلفة داخلياً وخارجيا، ما خلق فجوة واضحة بين الشارع والنظام الرسمي في مختلف الدول العربية.

فوجود تحديات اقليمية كبيرة: برنامج ايران النووي، الحالة العراقية واللبنانية، تدهور الوضع الفلسطيني، مع عجز واضح من النظام العربي في التعامل معها، بلا شك يخلق فراغاً استراتيجياً في المنطقة تسارع كل من ايران والولايات المتحدة الى ملئه، وستكون هنالك قوى رئيسة تنحاز الى ايران، على حساب الولايات المتحدة واسرائيل وأصدقائهما من العرب، لأسباب دينية وأيديولوجية.

في هذا السياق فان أطروحة التحالف السني العربي مع الولايات المتحدة واسرائيل لمواجهة النفوذ الايراني، التي تحدث عنها بوضوح مؤخراً الخبير الصهيوني، مارتن أنديك، لن تنجح، في رأي النظام العربي، وستشكل مصدر تهديد لاستقرار حلفاء وأصدقاء امريكا في المنطقة اذا لم تحل القضية الفلسطينية، ولم تنته معاناة الفلسطينيين التي تشكل، دوماً مصدر عدم استقرار في المنطقة.

سعي النظام الرسمي العربي، وبالتحديد ما أصبح يطلق عليه «معسكر الاعتدال»، الى «مقايضة» القضية الفلسطينية بالتحالف الاقليمي ضد النفوذ الايراني لا يبدو ناجحا في سياق تعثر الحالة الداخلية الفلسطينية، وعدم استعداد اسرائيل لتقديم تنازلات مؤلمة، وقد تكون محصلة الضغط العربي على عباس لحسم الموقف مع حماس انهيار الحالة الأمنية في الداخل، ما يفاقم المشكلات الاقليمية ولا يحلها، بخاصة أن الحسم الأمني غير ممكن في ظل حالة الاستقطاب الاجتماعي–السياسي الحادة في المجتمع الفلسطيني.

يرى كثير من المراقبين أن أحد المحددات الرئيسة للنفوذ الايراني يتمثل بالانقسام الطائفي في المنطقة بين السنة والشيعة؛ لكن في المقابل يرى آخرون أن الحرب الأخيرة على لبنان خففت كثيراً من سطوة الخلاف الطائفي، وتمكن خطاب نصر الله المدروس بعناية من صرف الانتباه عن هوية الحزب الطائفية والتركيز على القضية القومية والدينية. بل ان ردود الفعل في الشارع العربي تظهر بوضوح أن النخب السياسية والفكرية والأغلبية العظمى من الشارع العربي على استعداد كبير لتجاوز النزعة الطائفية في سبيل المواجهة مع الولايات المتحدة واسرائيل، ما يمثل عامل احراج وأضعاف للنظام العربي، الذي وضع كل ثقله في التحالف مع الولايات المتحدة.

ايران باتت، بالفعل، قوة اقليمية، وستكون مع امتلاك السلاح النووي، ذات شأن أكبر في المنطقة، وستتزايد الضغوط الغربية والامريكية بهدف تحويلها من دولة معادية الى صديقة، كما اقترح كيسنجر سابقاً، أما سيناريو المواجهة فستكون كلفته عالية على المنطقة، في حين لا يزال هنالك تجاذب بين القوى الكبرى حول العقوبات.

* كاتب من الاردن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN